## المالية النيابية: الموازنة جاهزة للتصويت

□ بغداد/ المدى

ذكرت اللجنة المالية في مجلس النواب أن الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ ستكون جاهزة للتصويت الاسبوع المقبل، فيما أكدت ان عدم طرحها للتصويت الاسبوع الجاري يعود الى دراسة جميع أبواب مناقلة الاموال بالاعتماد على مقترحات اللجان والكتل السياسية.
وقال عضو اللجنة المالية هادي أمين بحسب(آكانيوز)، إن مشروع الموازنة العام ٢٠١٢ سيكون جاهزا للتصويت الاسبوع المقبل بعد الانتهاء من ادخال مقترحات الكتل السياسية ومطالبها". واضاف امين ان بعض المناقلات في الموازنة بحاجة الى دراسة وموافقة مجلس النواب"، مؤكدا أن "اللجنة اخذت بجميع المطالب والمقترحات من الكتل السياسية بضمنها التحالف الكردستاني والتي تتطابق مع الدستور تم الاخذ بها". وكانت الحكومة قد أقرت في اجتماعها الطارئ في الخامس من كانون الأول موازنة عام ٢٠١٢ التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار. وتؤكد وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي على أن تأخير إقرار الموازنة بفعل الخلافات السياسية يؤثر بصورة مباشرة على تقديم الخدمات للمواطنين وهو ما دفعها إلى الدعوة للإسراع بإقرار الموازنة. وتحتاج المدن بشدة إلى الأموال لبناء بنيتها التحتية التي دمرتها سنوات من الحروب والعقوبات وأعمال العنف.

## خبير نفطي يستبعد إغلاق هرمز

□ بغداد/المدى

استبعد الخبير النفطي حمزة الجواهري إغلاق مضيق هرمز خلال الفترة الحالية من قبل إيران كونها ستكون المتضرر الأكبر. وقال الجواهري لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) إن إغلاق مضيق هرمز يعني أن إيران ستوقف (٤٠٠) ألف برميل من صادراتها عبره وبذلك ستخسر الكثير، خاصة وأن أغلب نفطها الذي يمر عبر هذا المضيق يذهب الى الدول التي رفضت العقوبات على إيران كالصين والهند وروسيا. واضاف الجواهري: أن الصين باستطاعتها شراء كل صادرات النفط الإيرانية مبيناً ان الاخيرة ستستغل هذا المضيق لتصدير نفطها وليس بمصلحتها أن تغلقه، لكنه مجرد تهديد لبعض الدول. وتابع: أن في حال إصرار إيران على إغلاق مضيق هرمز سيؤدي الى مشاكل كبيرة للاقتصاد العراقي كونه معتمدا وبنسبة (٩٢٪) على إيرادات النفط، ما سينعكس سلباً عليه. وتوقع ارتفاع أسعار النفط بشكل مضاعف عند إغلاق المضيق، فالعراق باستطاعته أن يصدر(٦٥٠) الف برميل عبر انبوب جيهان التركي، لكن رغم ذلك سيخسر ثلث عائداته المالية كونه معتمدا وبشكل أساسي على الأنبوب النفطي الجنوبي.

### دعوات لضرورة إشراكها في صنع القرار

# خبراء لـ(المدى): ضعف المنظمات الاقتصادية في تفعيل دور القطاع الخاص

□ بغداد/أحمد عبد ربه

أكد عدد من الاقتصاديين ان اداء المنظمات الاقتصادية لا ينسجم وطبيعة التحديات التي يواجها القطاع الخاص وقالوا في احاديث لـ(المدى) ان هذه المنظمات غائبة عن صنع القرار الاقتصادي وان ٩٠٪ من هذا القرار مرهون بالأزمات السياسية التي يشهدها البلد في الوقت الحاضر.
وعزا الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون عدم دعم المنظمات الاقتصادية لعجلة القطاع الخاص الى التدخلات الحكومية في عمل هذه المنظمات.
وقال انطون لـ(المدى ):ان اسباب غياب هذه المنظمات عن الساحة وعدم اخذها دورها الريادي في إسناد القطاع الخاص كان في مقدمتها التدخل الحكومي في انتخاباتها الداخلية لافتاً الى فرض قيادات لا تنسجم وطبيعة عمل هذه المنظمات. وأضاف انطون: هنالك تفكك كبير في صفوف القطاع الخاص وعدم وجود مظلة اقتصادية واحدة تمارس الضغط على مركز القرار الاقتصادي وتكون قادرة على تخليص هذا القطاع من العشوائية والتخبط مشيراً الى ضعف الدعم الحكومي وعدم اشراكها في رسم السياسية الاقتصادية ما جعل هذه المنظمات مشلولة في اداء دورها في عملية البناء والاعمار.
ودعا الى ضرورة اخذ ارائهم في وضع الموازنة العامة من حيث اشراكهم في اللجان البرلمانية التي تقع على عاتقها القضايا الاقتصادية.
من جانبه رجح الخبير ثامر الهيمص ان يكون لهذه المنظمات صوت امام اصحاب السلطة وصناع القرار الاقتصادي. وقال الهيمص لـ(المدى ): ان هذه المنظمات لا تلعب الدور الرائد في تنشيط القطاع الخاص مشيراً الى ان ٩٠٪ من القرار الاقتصادي مرتبط بالسياسية ما جعل دور القطاع محدودا بالنسبة للانتاج الوطني.
واضاف الهيمص:ان الانفتاح على الاستيرادات وعدم انشاء المشاريع التي تحول دون تطور القطاع الخاص كالكهرباء والبنية التحتية احدث تخبطا في القطاع نفسه ما جعله بين مهاجر ومستورد او وكيل لشركة اجنبية
ودعا الى ضرورة توفر المناخ المناسب لنمو القطاع الخاص كإصلاح الكهرباء والعمل بالتعريفة الكمركية وتمثيل أعضاء هذه المنظمات في صنع القرار الاقتصادي. بدوره دعا الأكاديمي محسن جبار الى ضرورة تطوير هذه المنظمات بالشكل الامثل من اجل النهوض بالقطاع الخاص. وقال جبار لـ(المدى):يجب ان يعتمد عمل هذه المنظمات على تقنية المعلومات والاتصالات مع أعضائها بصورة واضحة حتى نستطيع ان ننهض بالواقع الكلي للقطاع الاقتصادي مؤكداً على اهمية تفعيل المشاريع الخاصة وربطها مع خطط تنمية الدولة بالتنسيق مع وزارة التخطيط.
واضاف محسن:ان تعامل الحكومة مع هذه المنظمات ليس بالمستوى المطلوب والدور الذي تقوم به دور ثانوي مبيناً اهمية ان تكون شراكة حقيقية بين القطاع الحكومي وهذه المنظمات لتفعيل دور القطاع الخاص.
ودعا الى ضرورة التعاون المشترك مع المنظمات نفسها وتشكيل مجلس اعلى لادارتها يكون اشبه بالبرلمان الاقتصادي.
الى ذلك اعتبر الخبير الاقتصادي ماجد الصوري المشاكل الاساسية التي تعاني منها المنظمات الاقتصادية هي عدم الاتفاق على ما يتعلق بكيفية تنمية القطاع الخاص.
وقال الصوري لـ(المدى ):ان بعض اعضاء هذه المنظمات تربطه روابط شخصية مع صناع القرار الاقتصادي ما جعل وجود تلكؤ كبير وحدوث ما لا ينسجم وطبيعة عمل القطاع الخاص.
واضاف الصوري: يجب على القطاع الخاص ان يقوم بتنظيم عمله وتوحيد الجهود من خلال تنظيمات مختصرة تؤثر على متخذي القرار السياسي من اجل الدفاع عن مصالحهم وبلورة مطالبهم من خلال الحصول على الدعم الحكومي. وتابع الصوري: ان تعاون الجهات الحكومية مع هذه المنظمات شكلي للغاية لافتاً الى ان الاخيرة لم تحصل على الصدى المناسب وان الحكومة اصدرت قرارات بعدم التعامل مع المصارف الخاصة ما جعل معظم المعاملات الحكومية متأخرة.
ويذكر ان هذه المنظمات قد عانت في ظل الفوضى السياسية من الاهمال ومنها رابطة المصارف الخاصة واتحاد رجال الاعمال واتحاد الصناعات العراقية.

## المركزي ينفي إيقاف بيع العملة الصعبة

□ بغداد/متابعة المدى

بدا البنك المركزي هذا الاسبوع تطبيق اجراءات جديدة حيال مبيعاته من الدولار. فيما نفى في الوقت نفسه الأنباء التي تناقلتها بعض وسائل الأعلام المنقولة بإيقافه بيع العملة الصعبة كإجراء لحماية الاقتصاد الوطني جراء ما تتعرض لها المنطقة من ازمة سياسية. وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر صالح لوكالة فرانس برس "بدأنا في الاول من شهر شباط تطبيق تعليمات تنظيمية جديدة تنص على ان يعرف المصرف الراغب بالحصول على الدولار زبائنه الذين طلبوا منه شراء هذه العملة". واضاف صالح ان على زبائن المصرف اثبات امتلاكهم لحسابات شخصية فيها اموال وان يكون لديهم قاعدة معلومات فعلية لدى المصرف اضافة الى دخل محدد". واوضح صالح ان السبب وراء هذه الاجراءات يعود الى ان "الكثير من الشارين يتخفون خلف اشخاص آخرين، اي ان من يشتري ليس الشخص الحقيقي". وفيما رفض صالح ربط هذا القرار بتبعات العقوبات على ايران وسوريا، قال ان "العوامل الاقليمية مهمة وخصوصا عاملي سوريا وايران لان هناك تداخلا تجاريا بين هذه الدول وكذلك تركيا والسعودية الخليج". وذكر ان العراق شهد في الفترة الاخيرة "هَبَّة في الطلب على الدولار". وتابع "عندما راينا ان هناك طلبا اضافيا وسط تعقيدات اقليمية، اردنا التدقيق اكثر في المبيعات وطبيعة الزبائن". وتسببت هذه الاجراءات في انخفاض كبير بمعدلات بيع الدولار في المزاد الذي يقيمه البنك المركزي كل اسبوع بين يومي الاحد والخميس. وقال صالح انه "في اول يوم بدأنا فيه تطبيق هذه الاجراءات بعنا ثلاثة ملايين دولار فقط"، بعدما بلغت معدلات بيع هذه العملة خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة "حوالي ٢٠٠ مليون دولار في اليوم الواحد". واظهرت الارقام المنشورة على موقع البنك المركزي الذي يملك بحسب صالح احتياطات من الدولار تبلغ حوالي ٦٠ مليارا، ان مبيعاته من الدولار يوم الخميس الماضي بلغت حوالي أربعة ملايين دولار فقط. ويذكر ان معدل مبيعات الدولار عام ٢٠١٠ كان يبلغ حوالي ١٠٠ مليون دولار يوميا. الى ذلك نفى البنك المركزي الأنباء التي تناقلتها بعض وسائل الأعلام المنقولة عن مسؤولي شركات محلية للصيرفة بإيقافه لبيع العملة الصعبة كإجراء لحماية الاقتصاد الوطني جراء ما تتعرض لها المنطقة من ازمة سياسية. مبينا أنه اتخذ إجراءات عالمية لمعرفة المستفيدين. وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد بحسب(آكانيوز) إن البنك المركزي لم يوقف بيع العملة الصعبة وما اعلنه ينخرط ضمن الإشاعات وهناك نافذة البيع المفتوحة، والبيع هو جزء من عملنا للتدخل في الحفاظ على استقرار العملة". واضاف أن "البنك المركزي طلب ان يكون المتقدمون للمزاد جهة رسمية وان تفصح عن معلومات المستفيدين أهم اشخاص وهميون ام حقيقيون"، مبينا ان البنك "طلب أن يمتلك اي شخص يقدم لشراء الدولار حسابا جاريا وصكا مصدقا مدفوعين وصورة من الصك المصدق". وبين صالح أن إجراءات البنك هي قاعدة عالمية وتندرج ضمن الرقابة المصرفية". ويعمل البنك المركزي وفق القانون المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، ويعقد خمس جلسات اسبوعية في المزاد اليومي العلني لبيع العملات الأجنبية.

## ٣٥ محطة تحويل ثانوية للكهرباء

□ بغداد/وكالات

ابرمت وزارة الكهرباء مع شركة LSIS الكورية الجنوبية عقدا لتجهيز وبناء ٣٥ محطة تحويل ثانوية. وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس ان العقد يتضمن بناء وتجهيز ٣٥ محطة ثانوية mva بسعة ٣١ ونصف في ٢، ذات قدرة ١١/٣٣ كي.في، منها ١٥ محطة GIS وعشرون محطة AIS. واضاف المدرس ان قيمة العقد هي ٩١ مليونا و٨٥٠ الف دولار، وان طريقة الدفع ستكون بالاجل ولمدة ثلاث سنوات يدفع منها عشرة بالمئة عام ٢٠١٢، واربعون بالمئة بعد تسلم المحطات الاولى عام ٢٠١٣، وخمسون بالمئة بعد انجاز المحطات النهائي عام ٢٠١٤. وقد وقع العقد مدير عام توزيع كهرباء الرصافة خليل ابراهيم محمد صالح وممثل الشركة الكورية مستر لي. وينص العقد على ان مدة الانجاز ستكون ثمانية عشر شهرا، وستغطي هذه المحطات مناطق بغداد، بواقع ١٥ محطة موزعة على مديريات توزيع، الصدر، والرصافة، والكرخ، وعشرون محطة تغطي المنطقة الشمالية للاسهام في فك الاختناقات.

## الزراعة تؤكّد مساهمة القروض بـ٩٠٪ من سدّ الحاجة الاستهلاكيّة

□ بغداد/المدى

أكدت وزارة الزراعة أن القروض التي أطلقتها الحكومة خلال العام الماضي ٢٠١١ للفلاحين بهدف رفع وتحسين الواقع الزراعي للأراضي ساهمت بنسبة ٩٠٪ من سد الحاجة الاستهلاكية للمواطن من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية في الأسواق. وقال مستشار رئيس الوزراء للشؤون الزراعية حسين جابر بحسب (آكانيوز) إن القروض التي أطلقتها الحكومة أنعشت القطاع الزراعي في البلاد، واسهمت في سد الحاجة الكلية من المحاصيل الزراعية بنسبة ٩٠٪". وأضاف جابر أن" الخطوة رفعت نسبة الإنتاج النباتي والحيواني وهي الان تسد الحاجة الفعلية للمستهلك"، مشيرا الى ان "البلد على استعداد لعقد مؤتمر الفاو في النصف الثاني من شهر شباط سنة ٢٠١٢ بالتنسيق مع الوزارات الخارجية والأمن والنقل". وسبق ان أعلنت وزارة الزراعة الأربعاء الماضي أنها حددت ١٩٥ مشروعا لطرحها للاستثمار خلال الفترة المقبلة تشمل استغلال ١٠ ملايين دونم من الأراضي الزراعية في مختلف المحافظات.
وبحسب الوزارة فإنها أنجزت خارطتها الاستثمارية لعام ٢٠١١ والتي بلغت أكثر من ٩٠٠ مليار دينار لتنفيذ ٢٩ مشروعا استثماريا بلغت نسبة انجازها ٤١٪.

## ماذا بعد صفقة أكسون موبيل مع كردستان؟

□ عن: أفكار عن العراق

في ١٨ ت١ وقعت شركة اكسون موبيل و حكومة اقليم كردستان صفقة للعمل في ستة حقول للنفط و الغاز في شمال العراق، و عندما شاع الخبر في الشهر التالي غضبت الحكومة المركزية في بغداد وكان يبدو انها قد تتمكن من اجبار الشركة على التخلي عن تلك الصفقة، الا ان آخر الاخبار تشير الى ان الشركة ماضية في تنفيذ العقد رغم احتجاجات الحكومة العراقية.
لم تذكر الشركة رسميا اي شيء عن خططها في كردستان، لكن يبدو انها تتقدم للامام. في ٢٦ ك٢ ٢٠١٢، ذكر تقرير لرويتر ان الشركة كلفت اشخاصا تابعين لها للبحث عن مواقع للسكن والعمل، كما ان مسؤولي الشركة التقوا بالسيد آشتي هاورامي، وزير الموارد الطبيعية في الاقليم. من جانبه قال رئيس حكومة اقليم كردستان برهم صالح ان صفقة اكسون هي صفقة دستورية تحظى بتأييد حكومة كردستان التي تتلهف لقطف ثمار هذه الصفقة لأنها المرة الاولى التي توافق فيها شركة عالمية كبرى على العمل هناك ومن المحتمل ان تجذب الشركات الاخرى لكي يكون الاقليم مساويا لبغداد في سياسة النفط والغاز. من الجانب الاخر، يبدو ان شركة اكسون تتهيأ للدخول الى كردستان وتطوير الحقول التي وقعت عقدا بشأنها. غضبت الحكومة المركزية من هذه القضية، وبدأ المسؤولون في بغداد منذ أواخر ت٢ باطلاق سلسلة من الهجمات الكلامية ضد شركة اكسون واقليم كردستان، حيث هدد وزير النفط بطرد الشركة من جولة التراخيص الرابعة في حال لم تلغ صفقتها مع الكرد، و واصلت الوزارة القول بان عقد الشركة مع كردستان غير قانوني، و ادعى وزير النفط عبد الكريم لعيبي ان الكرد لا يحق لهم التفاوض مع شركات النفط الاجنبية، وطالبت الوزارة شركة اكسون بالاختيار ما بين العمل في حقل غرب القرنة ١ في البصرة والذي فازت به الشركة عام ٢٠٠٩ او العمل في كردستان. بعد ذلك اعلن نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني ان بغداد تنظر في فرض عقوبات على الشركة. من جانبه قال رئيس الوزراء نوري المالكي ان استمرار الشركة في صفقتها مع كردستان يمكن ان يسبب حربا، اذ ان ثلاثة من الحقول التي وقعت عليها تقع في مناطق متنازع عليها في محافظات التأميم و نينوى، كما هدد بالغاء عقد الشركة في غرب القرنة. اخيرا، تحدث محافظ نينوى اثيل النجيفي معترضا على صفقة الشركة وصوّت مجلس المحافظة لصالح ارسال قوات من بغداد من اجل منع الشركة من العمل هناك.
في كل ما يتعلق بجوانب الصناعة النفطية فإن السياسة النفطية للحكومة مبنية على ابقاء الصلاحيات بيد الحكومة المركزية، من هنا فإن هذه الصفقة تعتبر تهديدا لكل ما عملت الحكومة من اجله. كما ان هناك عناصر اخرى تلعب دورا في هذه الدراما، احدها ان اكسون تطلب ٥٠ مليون دولارا عن عملها في غرب القرنة ١ لمدة عامين، و حتى يتم الدفع فإن للشركة الحق في العمل في جنوب العراق. ثانيا، يبدو ان شركات كبرى اخرى مهتمة بالدخول الى كردستان، كما ان اكسون سبق ان اشتكت بشأن العقد الذي وقعته مع وزارة النفط عام ٢٠٠٩ و انها لم تربح شيئا مما يقوض حق بغداد في محادثاتها مع الشركة حول كردستان ويعطيها دافعا للتوجه الى الشمال من اجل استحصال مدفوعاتها، وانها تعتبر ان تهديدات الحكومة المركزية لا تشكل وزنا كبيرا. حاليا يبدو موقف الشركة هو الافضل، حيث انها ستعمل فعلا في الشمال و يبدو ان بغداد لن تفرض عقوبات عليها لأنها ادرجت اكسون في جولة التراخيص الرابعة رغم التهديد بحرمانها. ما سيحدث بعد ذلك هو السؤال الكبير: هل ستعمل اكسون في الحقول الثلاثة الواقعة في المناطق المتنازع عليها ؟ هل يمكن ان يقود هذا الى مصالحة بين بغداد و كردستان؟ ما تأثير ذلك على دولة القانون؟. كان الشهرستاني مسؤولا عن سياسة البلاد النفطية لسنوات منذ ان كان وزيرا للنفط في حكومة المالكي الاولى، كما انه عضو رئيسي في التحالف الوطني ولديه سلطة مستقلة داخله، وكان اكثر المعارضين لإستراتيجية الطاقة الكردية، مما يجعله يتدخل اما لاعادة تقييم موقفه او تصعيد هجومه. كان يمكن لذلك ان يوسع حجم التأثير على العراق لأنه يمكن ان يعقّد محاولات وزارة النفط في توقيع عقود جديدة. من جانبها كانت الشركات النفطية و لازالت تشتكي من عقودها الموقعة كما هي حال اكسون، و تم تأخير الجولة الرابعة مرة اخرى لأن الشركات تطالب بنصوص وشروط افضل. التهديدات المستمرة ضد اكسون تضيف مصاعب اكثر لهذه المفاوضات، وبهذا يجد العراق نفسه على مفترق طرق في سياسته النفطية. تبدأ شركة اكسون عملها ببطء في اقليم كردستان، مضطرة بغداد الى الاستجابة. اما كيف ستتعامل حكومة بغداد مع الموقف فإن ذلك يتطلب منها تغيير مجمل تعاملها مع الشركات الاجنبية.

■ ترجمة المدى